العدالة عن بعد: تسهيل وصول العمال إلى العدالة من خلال الأدوات الرقمية

يمكن تصنيف نزاعات العمل الأكثر شيوعاً التي تؤثر على العمال المهاجرين في دول مجلس التعاون الخليجي على النحو التالي: عدم دفع الأجور والمستحقات، أو دفع أجور ومستحقات منقوصة، أو التأخر في دفعها؛ وتغيير الشروط التعاقدية وإنهاء العقود من طرف واحد؛ وفرض رسوم غير قانونية وضرائب غير عادلة؛ وانتهاك المعايير المتعلقة بإسكان العمال وصحتهم وسلامتهم؛ والظروف التي تقوض الرفاه النفسي والاجتماعي العام للعمال. ويجب عند استكشاف كيفية استخدام الأدوات الرقمية لتسهيل وصول المهاجرين إلى العدالة والإنصاف على نحوٍ معزّز وواسع النطاق، تحليل العوامل الرئيسية، بما في ذلك: التحديات التشغيلية والعملية والمعوقات الهيكلية التي تتسبب في ضعف الوصول إلى العدالة؛ ؛ وخيارات والفرص الوقائية والعلاجية التي توفرها التكنولوجيا. أمّا العوامل المنهجية الرئيسية التي تقوض الوصول إلى العدالة فهي عدم مرونة أنظمة المحاكم، والتي تعتبر مشكلة شائعة في العديد من الأنظمة القضائية على مستوى العالم.اضافة الى علاقات العمل غير المتوازنة بين العمال و أصحاب الاعمال والتي تعتبر جزء أصيل من علاقات العمل في منطقة الشرق الاوسط.

إن الوصول إلى العدالة لا يقتصر على مجرّد عملٍ واحد أو حادثة واحدة، إنّما هو عبارة عن سلسلة عمليات متصلة. فيجب تناوله على هذا النحو بالمعنى الواسع، بدلاً من التركيز في نطاقٍ قضائي ضيّق. كما يأتي إصلاح نظام الكفالة في صميم تسهيل وصول العمال المهاجرين إلى العدالة، وفي هذا الصدد وصفت منظمة العمل الدولية التطورات الأخيرة في قطر بأنها بمثابة تفكيك لنظام الكفالة. وأفضل طريقة لتوفير الوصول إلى العدالة للعمال المهاجرين تتمثّل في منع الظلم الذي يلحق بهم في المقام الأول. وبالتالي ينبغي استخدام التكنولوجيا بشكل استباقي لتعزيز الوصول إلى العدالة.

بالنسبة للعمال المهاجرين في الشرق الأوسط، تتمثل العدالة بشكلٍ رئيسي في الحصول على عقود عادلة وقابلة للتنفيذ، وتأشيرات وتصاريح عمل مرنة. وهذا ما تسعى إصلاحات نظام الكفالة إلى تحقيقه، وسيعتمد النجاح في هذا الإطار إلى حدٍّ كبير على استخدام التكنولوجيا. واللافت في هذا الصدد فقد أشارت حكومة المملكة العربية السعودية بشكل صريح إلى أن مبادرتها الجديدة لعلاقات العمل تعتمد على استخدام الأدوات الرقمية. ويمكن تحسين عملية الإصلاح بشكل كبير من خلال استخدام التكنولوجيا خاصة على الأصعدة التالية: تبادل المعلومات من خلال المنصات الرقمية وحماية العمال؛ إرسال التنبيهات وفق المتطلبات الشخصية وتجديد التصاريح؛ ومراقبة المخالفات وإدارتها.

تمثل المعاملات والاجراءات غير المرنة تحدي مشترك يواجه الإدارات القضائية وأنظمة المحاكم في جميع أنحاء العالم مما يؤدي إلى تراكم القضايا وتأخير الوصول إلى العدالة بل وإعاقته، وخاصة بالنسبة للفئات المستضعفة

مثل العمال المهاجرين من ذوي الدخل المنخفض. وفي هذا الصدد، طوّر عددٌ من شركات تكنولوجيا المعلومات المتخصصة والشركات العالمية نسخاً رقمية من أنظمة إدارة المحاكم. وتتمتّع الحلول الرقمية القائمة على التكنولوجيا بإمكانيات متكاملة تعزّز تحقيق العدالة من خلال تيسير الوصول إلى الخدمات القانونية، والقدرة على تحمل التكاليف، والسرعة والإنصاف في الخدمات القضائية.

وتمثل الإجراءات التي قامت بها دولة الإمارات العربية المتحدة في هذا المجال نموذجاً جيداً للعدالة عن بعد في الشرق الأوسط. فقد بدأت باعتماد المحاكمات الإلكترونية في العام 2017 في مجموعة من المنازعات المدنية. وفي العام 2018، أطلقت محاكم أسواق أبوظبي العالمية (ADGM) لتكون بمثابة محاكم رقمية متكاملة مزودة بأنظمة قضائية عن بعد. وإذا أمكن استخدام التكنولوجيا وأفضل الممارسات لتحسين تسوية المنازعات التجارية، فيمكن أيضاً تطبيقها لتأمين حقوق العمال المهاجرين واستحقاقاتهم.

لقد تمّ توثيق العديد من المشاكل التشغيلية التي تعيق وصول العمال المهاجرين إلى العدالة. وتدرس هذه الورقه كيف يمكن للأدوات الرقمية تحسين الجوانب التشغيلية لوصول المهاجرين إلى العدالة، وذلك من وجهات النظر الوقائية والإدارية ومن ناحية البت في المنازعات والتقاضي، بما يشمل: أنظمة حماية الأجور؛ تسوية المنازعات عبر الإنترنت؛ وسهولة استخدام الخيارات المتاحة؛ وردع الادعاءات العبثية والكيدية؛ والحد من عدم الامتثال والعقوبات اليسيرة؛ ومنع الظلم.

المؤلف

البرفسور جبريل فال، حاصل على وسام الامبراطورية البريطانية، مجموعة (GK)